الخاتمة

نظرا لأهمية هذا القطاع الحساس ألا وهو التأمين، فاتخذت الدولة الجزائرية عدة إجراءات لتقنينه وتطويره، والذي يعتبر الضمان أو الطريق الوحيد في إعطاء الثقة والأمان للإنسان.

ويعتبر التطور الصناعي والاقتصادي الذي عرفته المجتمعات ولاسيما التطور العقاري وتوسعاته ساهم بشكل كبير في انتشار الحوادث والأخطار خاصة التي تسمى بالعقارات ومن هذا أصبح ضروري اللجوء إلى التأمين.

وعلى ضوء هذا العرض توصلنا إلى النتائج التالية:

- التأمين ضرورة ملحة لمواجهة الأخطار المتوقع حدوثها في المستقبل.

- التأمين العقاري له دور في المحافظة على ممتلكات الأفراد و حمايتها.

- جميع الأخطار التي يتعرض لها العقار يمكن التأمين عليها.

- وضع المشرع قواعد لردع كل من تخول له نفسه (مقاول أو مهندس) جرائم تعرض ممتلكات الفرد للخطر أما إهمالا أو عمدا.

- لزاما على من يقومون بمهام الفن المعماري أن يراعوا ضمائرهم.

- إن التامين ضرورة حتمية لحماية الممتلكات العقارية من مخاطر الكوارث الطبيعية المهددة لسلامة الفرد.

- أيضا إن انقضاء عقد التامين قد يكون وديا و أو قضائيا.

و من خلال دراستنا هذه ينبغي تقديم توصيات نأمل تجسيدها على أرض الواقع لهذا نوصي بما يلي:

– ضرورة نشر القرارات والأحكام الخاصة بهذا الموضوع في كل مجلة قضائية، و هذا من باب تمكين طالب القانون من الاطلاع على هذه الأحكام الخاصة.

– تبيان مكانة هذا النوع من التأمين بالنسبة للمواطنين و متى يمكنهم اللجوء إليه.

– توفير المراجع القانونية الكافية حول هذا الموضوع في المكتبات الجامعية.

– توفير الإطار القانوني الكافي لهذا النوع من التأمين لتحقيق أهدافه.

– كما نوصي المشرع الجزائري اقتراح مشروع للتامين العقاري و التوسيع من مجاله.

– الإحاطة بمختلف الفروع التي يتضمنها التامين العقاري التي لم تلقى اهتماما كافيا من قبل المشرع وذلك في ما يخص التامين ضد السرقة فلا يوجد نص مادة في قانون التامين تعالجه.